



Legal justifications for regulating campaign financing

Alireza Zareshahne * | Abdollah Baharlou **

Received: 28/2/2024 | Received in revised form: 15/9/2024 | Accepted: 12/2/2025 | Published online: 1/7/2025

Abstract

The corruption problem in elections is an important and tied to democracy issue. There is a more coherent legal system about direct corruption of dirty money and the need to fight it. The main issue is combating corruption is the influx of resources generated by non-corrupt practices that lead to elections. There are several issues that can be identified in the recent corruption case; First, corruption due to the influence of contributors on candidates and second, the issue of candidates extortion from people who, despite being a bit out of mind but exists in practice. This article will attempted to discuss as much as possible the different aspects of the issue and the nature of corruption in election campaign finance.



Keywords: Corruption, Election Campaign Finance, Finances, Extortion, contributors Influence.

* Department of Law, Faculty of Law, Farabi School of Tehran University, Qom, Iran (Corresponding Author). Email: zareshahne@yahoo.com.

** Assistant Professor at the University of Judicial Sciences, Tehran, Iran. Email: abdollahbaharlui@gmail.com.

Zareshahne, A.R. & Baharlou, A., (2025) Legal justifications for regulating campaign financing. *Legal studies for Islamic Countries*, 2 (1) 24-49.

Doi: <https://doi.org/10.22091/icsm.2024.10467.1034>.

المبررات القانونية لتنظيم التمويل الحملات الانتخابية

عليresa زارع شحنه* | عبدالله بهارلوئي**

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٢/٢٨ | تاريخ المراجعة: ٢٠٢٤/٩/١٥ | تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٢/١٢ | تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٧/١

الملخص

إن قضية الفساد الانتخابي مهمة ومرتبطة بالديمقراطية. هناك نظام قانوني أكثر تمسكاً فيما يتعلق بالفساد المباشر الناتج عن الأموال القذرة وال الحاجة إلى مكافحته. القضية الأساسية هي محاربة الفساد في دخول الموارد الناتجة عن المساهمات التي يتم توفيرها بوسائل غير فاسدة و تؤدي إلى الانتخابات. فيما يتعلق بالفساد الأخير، يمكن تحديد العديد من القضايا؛ الأول هو الفساد الناتج عن التأثير المؤثر على المرشحين ، والثاني موضوع ابتزاز المرشحين من الشعب، والذي يبدو للأسف بعيد المثال ولكنه موجود عملياً و بهدف الالتفاف على كافه جوانب البحث تم كتابه هذا المقال وفق المنهج الوصفي و التحليلي ، سُبُّل محاولة للبحث و دراسة حول الأبعاد المختلفة للقضية وطبيعة الفساد في تمويل الحملات الانتخابية قدر الإمكان و في النهاية التوصل إلى عدد من النتائج و من أهمهما أنّ هذه المبررات تشمل جميع المصادر الانتخابية، بما في ذلك المصادر الفاسدة وغير الفاسدة. منع المصادر الفاسدة من دخول الانتخابات يعود إلى طبيعتها و جذورها الفاسدة، أما في حالة المصادر غير الفاسدة فهو منع العلاقات القائمة على التعويض.



الكلمات المفتاحية: التنظيم القانوني، الفساد ، تمويل الحملات ، المنابع المالية ، المساعدات المالية

* قسم الحقوق، كلية الحقوق، مدرسة الفارابي، جامعة طهران، قم، إيران. (مؤلف المسؤول) zareshahne@yahoo.com6

** أستاذ مساعد بجامعة العلوم القضائية، طهران، إيران. abdollahbaharlui@gmail.com

زارع شحنه، عليresa؛ بهارلوئي، عبدالله. (٢٠٢٥). المبررات القانونية لتنظيم التمويل الحملات الانتخابية،

البحوث القانونية للسلول الإسلامية. ١ (٢)، ٤٩-٢٤.

Doi: <https://doi.org/10.22091/jcem.2024.10467.1034>

المقدمة

تعد مسألة مكافحة الفساد من أجل القضاء عليه أو دفعه حد الامكان من أجل ضمان سلامة الانتخابات، مع الحفاظ على المساواة وتطويرها، من الركائز الأساسية لمنهجية تمويل الحملات أو تحسينه. قضية التنظيم لمنهجية تمويل الحملات حصلت بعد السؤال عن نفوذ المنابع القدرة من الأموال الملوثة وكذلك المصالح الاقتصادية للشركات والمؤسسات الأخرى والأفراد في الانتخابات، والخوف من أن تصبح القضايا اللاحقة حرجاً وتحصيل على الأموال والوظائف بوسائل غير مشروعة، وبالطبع الفساد، يستدعي جذب انتباه الجمهور إلى هذه القضية. على الرغم من أن المشاركة السياسية كانت لا تزال عالية ، إلا أن ثقة الجمهور وشرعية النظام الديمقراطي كانت في خطر شديد. (Grossman, 2003: XI) لقد كان وراء مثل هذه الأحداث أن قدّم السياسيون والمحامون أسباباً وجيهة لتنظيم تمويل الانتخابات. لم تكن الجهود ترمي إلى وضع نظام مثالى، بل كانت تهدف إلى منع تكرار العوائق الوخيمة للفساد وتصعيده. في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، قام أستاذة القانون بتفسير الحقوق المنصوص عليها في الدستور ووضعوا الأساس لتغيير الأنماط السابقة لضمان التدفق الحيوى للديمقراطية.. (Pasqual, 2008: 624).

الف) مفهوم الفساد في الحملات الانتخابية

فيما يتعلق بتعريف الفساد في الحملات الانتخابية، فإنّ تعدد المسارات التي قد يدخل المال من خلالها إلى السياسة لا يعُد تعريفه فقط، بل تكون أيضاً السيطرة العملية صعبة. (استفنهارست و آخرون، ١٣٩٦: ٣٠٢) لأنّه بمجرد إغلاق مجرى واحد، ستحل محله طرق أخرى. (Pinto-Duschinsky, 2003: 69) للفساد معنى واسع وله معان ومفاهيم متعددة وفق موضوعات مختلفة. بحسب موضوع النقاش الحالي، فإن الفساد المقصود ليس الفساد في موضوع خاص كالفساد الأخلاقي وما في

حكمه، بل الفساد العام والحكومي، وهو: الفساد الإداري، والفساد القانوني، والفساد السياسي، والفساد الاقتصادي.

يشير الفساد في المجال العام والحكومة إلى محاولة الحفاظ على الثروة أو السلطة من خلال الوسائل القانونية والحصول على منافع خاصة على حساب المجتمع وما شابه. (راغفر، ١٣٨٧: ١١) وتشمل قضايا مثل الرشوة والاحتيال والابتزاز والاختلاس وما شابه ذلك. (A DiPiazza, 2008: 3) في تعريف البنك الدولي للفساد، يعني الفساد أيضاً إساءة استخدام سلطة وسلطة مسؤول أو هيئة حكومية لتحقيق مكاسب شخصية. هناك العديد من التعريفات الأخرى للفساد، والقاسم المشترك لجميع هذه التعريفات هو أن الفساد يتسبب في تجاهل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين، أو ينتهك حق فرد أو مجموعة أو يعطي للآخرين بغير حق. (فريجبور، ١٣٨٣: ٢٣)

فيما يتعلق بالتعريف الذي قدمه البنك الدولي، تجدر الإشارة إلى أنه من الواضح أن إساءة استخدام سلطة الحكومة ومنافعها ليس دائماً لتحقيق مكاسب شخصية فقط. بل يمكن أن يكون في مصلحة حزب معين وفكرة سياسي أو طبقة معينة أو أصدقاء أو عائلة. لذلك، يشير الفساد إلى سلوك المسؤولين والموظفين العموميين الذين يتبعون القواعد الإدارية المقبولة لمصلحتهم الخاصة، ويتأثر اتخاذ القرارات الإدارية بمصالحهم الشخصية أو علاقاتهم الأسرية وارتباطهم الاجتماعية. (هانكتينكتون، ١٣٧٠: ٩٠-٩١)

ستطبق هذه التعريفات فقط على المسؤولين الحكوميين ولن تشمل المنافسين غير الحكوميين. ومع ذلك ، قد يستغل هؤلاء المنافسون سلطتهم بعد الفوز في الانتخابات للوعود التي حصلت بشرط التمويل. (استفهارث و ديكغان، ١٣٩٤: ٣٠٢-٣٠٣)

ب) مدى الفساد في تمويل الحملات الانتخابية

لفحص أنواع الفساد في تمويل الحمل ، يجب معالجة طبيعة موارد و منابع الحملة. تعني طبيعة الموارد المالية طبيعة المصادر التي يتم من خلالها توفير الأموال والموارد و المنابع الأخرى. يمكن تقسيم الموارد المالية في هذا الصدد إلى نوعين مجازة و غير مجازة (المصرح به وغير المصرح به في القانون). في هذه المناقشة ، سيتم أولاً التعامل مع الموارد المالية غير المجازة ثم مناقشة الموارد المالية المجازة.

١- الموارد المالية غير المصرح بها كبوابة للفساد

يعتبر استخدام الموارد المالية غير المشروعة في الأنشطة السياسية من أهم مخاطر الحصول على المال في السياسة. بشكل عام، تدرج الموارد من العمليات غير القانونية في فئة المصادر غير المصرح بها لتمويل الانتخابات. وتشمل مصادر الرشوة والاختلاس والابتزاز والتهريب والبحث عن الريع والربا والفساد بشكل عام. أول وأخطر هذه المصادر هي مصادر تهريب المخدرات. يمكن خطر دخول الأموال من الجريمة المنظمة في السياسة في أن المندوبين وبالتالي النظام السياسي للبلد يتأثرون بmafia الجريمة المنظمة ويتم تسهيل هذه الجرائم أو تجاهلها، وتشكل مخاطر بالغة الأهمية على صحة النظام السياسيين. مناقشة الموارد المالية من الجريمة المنظمة أو غير القانونية ليست مجرد مناقشة نظرية، بل هناك أمثلة عملية. حملات جيمي باز زامورا وإرنستو سومبر وإرنستو بيريز بالادارز (الرؤساء السابقون لبوليفيا وكولومبيا وبنما) خلال التسعينيات ليست سوى بعض الأمثلة البارزة لتأثير ونفوذ تمويل الاتجار بالمخدرات في الانتخابات. (Casas-Zamora and Zovatto, 2016: 19) هذه مجرد أمثلة قليلة على الأخطار التي ابتليت بها المكسيك وكولومبيا والبرازيل ، حيث تأثرت الأنشطة الانتخابية على كل شيء من الحملات الوطنية الكبرى إلى الانتخابات

المحلية. نظراً لأن بلدنا يقع في منطقة عبور للمخدرات، فمن المهم جداً معالجة هذه المشكلة وقد تم ذكرها أيضاً من قبل مسؤولي الانتخابات في البلاد.^١ لا يتطلب التبرير في حظر استخدام الموارد و المتابع بسبب الفساد مناقشة منفصلة حول موضوع التنظيم الضريبي للحملات الانتخابية. لأنه حتى إذا لم يكن هذا القانون محظوراً، فسيكون استخدامه محظوراً بموجب قوانين ولوائح أخرى. ومع ذلك، على الرغم من الحظر المفروض على تحصيل واستخدام الموارد و المتابع المالية غير المشروعة في قوانين وأنظمة أخرى، فإن أهمية مكافحة الأموال القذرة في الانتخابات بسبب تورطها في السلطة واستحواذها إلى حد ما خارج المجالات الأخرى، تزيد من دقة تحديد طبيعة التمويل الإعلاني.

٢- المصادر غير الملوثة كمصادر جديدة للفساد في الحملة الانتخابية
بمجرد تحديد التمويل غير المصرح به، سيتم السماح باستخدام الموارد الأخرى للحملات. لذلك و من أجل تجنب إطالة المطلب، سنتم عن التطرق إليها أكثر. في قلب الجدل الدائر حول تنظيم تمويل الانتخابات من منظور مكافحة الفساد، لم تكن المتابع الملوثة، بل هي موارد يتم توفيرها من خلال طرق غير ملوثة. هذه الموارد ستؤدي إلى الفساد من جهتين. الأول من حيث تأثير المتعاونين على السياسيين والثاني ابتزاز المرشحين من الشعب.

١- الفساد بسبب تأثير المتعاونين على السياسيين
يعكس التاريخ التشريعي المتعلق بتمويل الحملات الانتخابية محاولة لمنع الأغنياء من التأثير على النواب من خلال دفع الأموال وتوفير موارد مالية أخرى أو موارد يمكن قياسها بالمال. (Pasquale, 2008: 603) انطلقت شرارة مثل هذه الحركة في الولايات

¹. <https://www.tasnimnews.com/fa/news/1393/12/02/660598/>

المتحدة من قبل أحزاب ثلاثة وضعت قوانينها وتصريحاتها على أساس مصالح الناس العاديين لكسب الأصوات. (T. Leicht and Jenkins, 2010, 248) في انتخابات نيكسون، تبرعت جمعية الألبان الأمريكية بـ 500 مليون دولار لإعادة تجديد الانتخابات لأنه قال إنه سيدعم صناعة الألبان وأسعارها. كما دفع متجمو الحليب في الولايات المتحدة 500 مليون دولار لإعادة الانتخابات، والتي ارتفعت فيما بعد إلى 700 مليون دولار. (S.Rep. No: 93-981, 1973: 671)

في مواجهة مثل هذه المدفوعات، ينظر الناس إلى السياسة على أنها ساحة معركة من أجل المال والثروة، وهي مجال عرضة للفساد. ومع ذلك ، فإن الزيادة في تكاليف الإعلان تجعل المرشحين بحاجة أكثر فأكثر إلى المساعدة الآخرين. سواء كانت المساعدات عامة أو خاصة ومن أي شخص.

على الرغم من أن المقدمة تعكس قلقاً بشأن تأثير المساهمين وأموالهم على السياسة والسياسيين، ولكن مجرد القلق لا يمكن أن يكون مبرراً للتنظيم المالي للدعاية الانتخابية. لأن وضع القانون يحتاج إلى دليل إلى إصداره. من أجل اتخاذ قرار بشأن التنظيم المالي للحملة الانتخابية، يجب الإجابة على السؤال أولاً: ما هو الشاغل الرئيسي وما مدى جدية هذه المخاوف؟

يقيم الكثيرون تصرفات المندوبين على أنها لعبة أموال. واحدة من أكثر المشاكل وضوحاً فيما يتعلق بتمويل الانتخابات من قبل الشعب هي أن المساهمات ستعرض المساواة بين الناس للخطر. لأن الأغنياء لديهم فرصة أفضل في إغرائهم وشرائهم. (424 U.S. 1, 1976, at: 47-49) ولكن هل هذا هو الحال فعلاً؟

عند الإجابة على هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى أنه ليس المساهمات نفسها هي التي تسبب الفساد. بل إن عدم المساواة بين المواطنين الذين يقدمون المساهمات وغير المساهمين هو الذي يؤدي إلى الفساد، وهذا نتيجة لتأثير

المساهمين على السياسيين. أي أن عدم المساواة في التأثير سيؤدي إلى عدم المساواة في الوضع الاجتماعي والتمتع بالسلطة والظلم. لأن المواطنين الذين يُسمح لهم مشاركتهم بمساعدة ثرواتهم تحقيق رغبتهم بالمرشح، هم أكثر مساواة من غيرهم في الانتخابات ويتمتعون بامتياز خاص في المشاركة في الانتخابات؛ تتعزز كلماتهم وتتكرر بمساعدة وسائل الإعلام ويفقدون صوت الآخرين في صوتهم. سيكون لديهم وصول أسهل إلى المركز التناصفي وسيكونون أكثر استعداداً لقبول نوایاهم وعاليتهم واهتماماتهم. (Nichol, 1989: 319) يسمى هذا بالبحث عن الريع بسبب الفوائد الكبيرة التي يمكن جنيها إذا فزت في الانتخابات، لذلك فمن المعقول جداً أن تتفق مجموعات الأقران مبالغ ضخمة من المال لكسب المزايا الخاصة. (باتلر، ١٣٩٧: ١٥) التهديد بالدفع الجامح للمساعدات المالية وغير المالية، بالإضافة إلى تهديد الديمقراطية، والنقوى، والنقاء، والفضيلة المفترضة للسياسيين؛ كما أنه يسبب الظلم. هذا النوع من الفساد هو أكثر أنواع الفساد وضوحاً وانتشاراً في تمويل الحملات الانتخابية والذي يتبادر إلى الذهن قبل أي شيء آخر.

لكن ما الذي يسبب عدم المساواة الفاسدة؟ هل عدم المساواة في فرص الدفع يؤدي إلى عدم مساواة فاسدة محتملة في المساهمات؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيم حل الفساد إذا كان لدى جميع المواطنين فرصة متساوية في الدفع؟ في الأساس، هل هذا التفاوت قابل للحل؟

عبارة صريحة، لنفترض أن عدم المساواة قد تم القضاء عليه وأن كل فرد لديه فرصة متساوية للدفع المالي للممثل. على سبيل المثال ، يجب تنظيم القانون بطريقة لا تؤدي المساهمات إلى الظلم. إذا كان الأمر كذلك ، فهل ستحل قضية الفساد؟ أم سيبقى الفساد مشكلة؟

يمكن القول إنه إذا كان لدى الجميع قدرة متساوية على المشاركة، ستقل فجوة التأثير بين التصويت و المساهمة بسرعة. (424 U.S. 1, 1976, at: 19-23) لأنه طالما أن الشركاء يدفعون فقط لمساعدة المرشح والمرشح يصرفها على الإعلانات فقط، فإن الفائدة الوحيدة المتبقية للمرشح هي جمع الأصوات وسيتم القضاء على قضية الفساد. (A. Strauss, 1995:144)

ومع ذلك، لا يزال يبدو أنه حتى لو تم إعداد الخطط بطريقة تتيح للجميع فرصة متساوية للمساعدة، فإن التأثير للمساهمات المفسدة سيظل يمثل مشكلة. لأنه أولاً، لن يساعد جميع الأشخاص المرشحين، وثانياً، سيساعد بعض المواطنين الآخرين أيضاً المرشح المنافس. لذلك، حتى في حالة وجود مثل هذه الخطة ؛ مرة أخرى، لا يزال المرشحون مهتمين بجذب المساهمات وزيادتها بشكل غير صحيح بسبب تأثير الموارد المالية على الإعلان وزيادة فرصهم في الفوز بهذه الطريقة، ومن المرجح جداً أن يتبع المرشحون مطالب المساهمين. لذلك ، فإن عدم المساواة في فرصة الدفع ليست قضية تؤدي إلى عدم المساواة. لذلك، ستبقى قضية الفساد قائمة ولن تحل مشكلة عدم المساواة المسيبة للفساد.

وبالتالي، على الرغم من أن قضية الفساد تبدو وكأنها مدفوعات غير متكافئة بين المشاركين في الدفع والأفراد الآخرين، لا سيما أولئك الذين ساعدوا مرشحاً منافساً، فمن الأرجح أن يتبع المرشحين مطالبهم. لكن تجدر الإشارة إلى أن جذور مشكلة الفساد لا تكمن في عدم المساواة بين الناس. لأنه حتى لو كانت هناك خطة للقيام بذلك ولم تفشل الجهود المبذولة لحل مشكلة عدم المساواة، فإن قضية الفساد ستظل مشكلة. يقال إن السبب الرئيسي للفساد في العلاقات الثنائية المسيبة لتعويض بين المرشحين والشركاء. (424 U.S. 1, 1976, at: 26-27)

القائمة على التعويض فاسدة دائمًا؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فلماذا مثل هذا الادعاء بشأن الفساد؟ (مداح، ١٣٩٣: ١٩٩)

لا يدعى المرشحون أبدًا أنهم لن يسعوا وراء مطالب ناخبيهم. بل إنهم يدعون أنهم يوفون بوعودهم، (اسماعيلي، حبيب نزاد، ١٣٩٦: ١٣٥-١٥٠)

ويتصرف الحكام بطريقة لازدياد عدد ناخبيهم. في الواقع، تبيع الحكومة سياساتها من أجل الحصول على المزيد من الأصوات (مداح، ١٣٩٣: ١٩٩)، وهذا أيضًا يشكل علاقة قائمة على المكافأة. يعني متابعة مطالب الناخبيين كمكافأة على التصويت لهم. من ناحية أخرى، بالإضافة إلى ناخبيهم، يلبي النواب احتياجات ناخبيهم المستقبليين والمحتملين. وبهذه الطريقة يحاولون كسب المزيد من الأصوات في فترة التمثيل من خلال تقديم البرامج واتخاذ الإجراءات من أجل البقاء في موقع التمثيل والاستفادة من بركاته.

يمكن القول أن المساعدة الدعائية تساعد المرشح فقط على التصويت والفوز. مع هذا الفهم ، من الصعب الفصل بين إجراءات وقرارات النواب لإرضاء المساهمين السابقين والمستقبليين بجهودهم لإرضاء الناخبيين السابقين والمستقبليين. F. Jordan، (2015: 1448)

في الواقع ، إذا كانت المساهمات تساعد المرشحين فقط على الفوز؛ بعد ذلك، سيبدو النظام الذي يكون فيه النواب مسئولين أمام المساهمين بدلاً من مساءلتهم أمام الناخبيين أكثر ديمقراطية من النظام الحالي المقبول. لأن الناخبيين يوافقون على مرشح واحد أو أكثر من بين مجموعة متنوعة من المرشحين بصوت واحد فقط. (Gwartney and Wagner, 1988: 9-10) لكن موضوع المساهمين أمر مختلف. لأنه إذا فعل المرشحون شيئاً ما ضد إرادة الناخبيين، فإنهم يخسرون صوتاً واحداً فقط، لكن يمكن للمساهمين معاقبة المرشحين من خلال عرض المساعدة أو

عدم تقديمها. في هذه الحالة، لأن مساهمات الناس يمكن أن تعبّر عن مشاعر الناس، فإن نظام الرد على المساهمين أفضل من نظام الاستجابة للناخبين. ثانياً، يمكن المدفوعات الشعبية أن تشير إلى شدة ميل كل فرد نحو آراء مرشحه المفضل. يمكن لكل شخص الإدلاء بصوت واحد فقط في صندوق الاقتراع ، والذي لا يمكن أن يشير إلى شدة الاهتمام بالمرشح الذي يختاره. بدلاً من ذلك، يمكن أن تشير مساعدة المرشحين إلى شدة اهتمام الشخص بالمرشح. (Tomes, p. Van houweling, 2008: 303)

تستند هذه الحجج إلى افتراض أنه بالإضافة إلى المساواة الحالية، فإن المانحين يقدمون المال للمرشح فقط لمساعدة في الإعلان وأن المرشحين لا يستخدمونه شخصياً.

لكن هل لا يستفيد النواب شخصياً من الانتصار في الانتخابات ومساهمة المساهمين مما يؤدي إلى فوزهم في الانتخابات، والدافع الوحيد للخدمة هو وجودهم في الدوائر. حتى لا يكون هناك حافز لهم لسداد مساهماتهم؟

يمكن رفض الافتراض أعلاه بالرجوع إلى نظرية الاختيار العام. في الآراء الكلاسيكية والنظريات التقليدية للعلوم السياسية، تم تحديد السلوك غير الواقعي وافتراضه للسياسيين ووكالء القطاع العام الذين لا جذور لهم في حقائق الحياة العادلة. (الواني، ١٣٧٨: ٦) وفقاً للبروفيسور فرانك ساروف، الأستاذ بجامعة مينيسوتا، فإن أولئك الذين نظموا الأمر كانوا محاصرين في كهف أفلاطون المجازي ولم يروا سوى ظل الحقيقة على جدار الكهف وكان عليهم الخروج من الكهف لفهم الحقائق حتى يشاهدو العالم الحقيقي بأعينهم. (J. Sorauf, 1992: 60-97) تستند هذه النظريات في الغالب على "ما يجب أن يكون" أو "من الجيد أن تكون هكذا" ولا تنشأ من "الكائنات". في حين أن نظرية الخيار العام مأخوذة من النص الحقيقي للمجتمع

السياسي وتعكس الأداء العام للسياسيين ووكالاء القطاع العام ، وتبعد من الحالات والأمثلة الاستثنائية، فإنها تقدم مطلباً من ما هو موجود وقائم على دافع بشرية الموجهة. (الواني، ١٣٧٨: ٦)

يكمن أساس نظرية الاختيار العام في السلوك الفعلي للوكلاء الحكوميين ومديري القطاع العام، ويشكك بقوة في الفكرة والتصور بأن سلوك السياسيين يصب في مصلحة المجتمع والجمهور، ويدرك بتهور ما إذا كان الناس في السوق أم لا، في المناصب السياسية أو العامة، عادة ما يتصرفون بنفس الطريقة: إنهم يسعون وراء مصالحهم الخاصة. (باتامور و آوتويست، ١٣٩٢: ١١٧)

السؤال الآخر هل النواب سيتأثرون بالمساهمين بعد فوزهم في الانتخابات. خلافاً لادعاء تأثير المال على أصوات النواب، قال البعض إن مثل هذه المزاعم ليست سوى أوهام وأن ما لعب في ذهن الجمهور من تأثير المال على الانتخابات ما هو إلا شك يصعب إثباته في الواقع، وقد قيل أن المال لا يلعب دوراً مهماً في تصويت المندوبين: أولاً ، الأشخاص المنتخبون للتمثيل لديهم آراء شخصية قوية حول مختلف القضايا. ثانياً، لا يتصرفون بشكل فردي بل داخل الحزب وقوائمه. ثالثاً، يتم اتخاذ قرارات المندوبين بشكل جماعي وليس عمل واحد أو أكثر من المندوبين. رابعاً، المال ليس الأداة الوحيدة التي تؤثر على السياسة. أيضاً، إذا كان للمال تأثير كبير على أصوات النواب، كان يجب أن يظهر نفسه على الأقل في عدد من الأمور الفنية التي كانت في المصلحة العامة، بحيث تكون أصوات النواب ذات فائدة قليلة للشعب. (V. 146, Pt. 6, May 10, 2000 to May 23, 2000: 8778) لذلك ، فإن الانتماءات الحزبية والأيديولوجية هي العوامل الأساسية التي يتكون منها تصويت النواب. ما يحفز الناس على مساعدة المرشحين هو أنهم يمثلون وجهات نظرهم وليس أكثر. (Corrado, 1997: 107) وبالتالي، يمكن أن يكون المال جسراً بين

المرشحين والجهات المانحة و يؤثر على قراراتهم، لكن هذا لا يمكن مقارنته بعوامل مثل الدافعية وعمق وجهة نظر المشرعين في القضايا، والأيديولوجية، والبرامج، وحوافرهم الحزبية. (W. Nixon, 2001: 637)

على عكس الحجة الأخيرة في رفض الادعاء بأن المرشحين قد تأثروا بشركائهم، فإن بعض التحقيقات الأخرى تعتبر أيضاً عكس النتيجة المذكورة. (Woodrow Jr, 1987: 170-176 and Keiser, 1987: 170-176) فيما يتعلق بالانتماء الحزبي للنواب، يجب القول أنه حتى لو قبلنا نتائج البحث السابق حول ممارسة النواب وفق القوائم الحزبية في دول أخرى، فإنه لا يزال ممكناً في إيران لعدم وجود نظام حزبي حقيقي ومرشحين يتمتعون بحرية أكبر في العمل يتحملون اتخاذ خطوات لحماية مصالح المؤيدين، وهذا الاحتمال أقوى بكثير من الأنظمة الحزبية. وبخصوص أسلوب اتخاذ القرار الجماعي للنواب، لا بد من القول إنه حتى لو تم قبول هذا الادعاء ، فإن النواب ما زالوا يتمتعون بقدر كبير من حرية التصرف في التصويت، لأن التشريع يتكون من عدة مراحل. يتم إعداد الخطط من قبل المندوبين بأنفسهم، ويناقشها المندوبون في اجتماعات غير رسمية ، ثم يطرحونها في لجان المندوبين، ويتم عقد مجموعات الضغط المختلفة على خطة، بالطبع من خلال النظر في هذه الخطوات، تزداد أيضاً احتمالية تأثير المرشحين في الأنظمة التي لديها أحزاب عادلة. فيما يتعلق بالسعى وراء مصالح الشعب من قبل السياسيين، ينبغي أيضاً الرجوع إلى نظرية الخيار العام. وفق هذه النظرية، لا يضحي السياسيون ووكالاء الحكومة من أجل مصالح المواطنين ، وسلوكهم يشبه إلى التجار ورجال الأعمال والحرفيين، ومثل غيرهم من الناس، يقدمون مصالحهم على مصالح الجميع. وهذا الأمر ملحوظ في معظم أفعالهم. على الرغم من أن السلطات تسعى إلى تعظيم أرباحها ومصالحها الذاتية، فإن الحافز مثل الشعور بالفخر بالوظيفة والولاء للحكومة والوضع الاجتماعي يجعل المسؤولين العموميين

ووكلاء القطاع العام يعملون أيضاً في المصلحة العامة وأظهروها بطرق متعددة. وهذه هي الحالات التي تربط المصلحة العامة بالمصالح الشخصية للسياسيين. (الوانى، ١٣٧٨: ٨) من الصعب للغاية التمييز بين المصالح الشخصية للمرشحين واستفادتهم من إعادة الفوز في الانتخاب. يصبح هذا التمييز أكثر صعوبة عندما يلقي المرشحون أنفسهم في الصعوبة لإعادة انتخابهم. حتى الجهود العادلة للمندوبيين يمكن اعتبارها محاولة لكسب تصويت مكرر. لذلك، على الرغم من أنّ الحجة التي يمكن قبولها في رفض نفوذ المرشحين من الشركاء ، إلا أن حجة المنافسين أقوى وبساطة تتحدى بقوه بنيان ادلة المجموعة الأولى.

ومع ذلك ، في نظر الجمهور ، فإن الفساد في القضاء في البلاد يمثل إشكالية أكثر بكثير مما هو عليه في اجهزة الحكومية.¹ لكن يبدو أن آثار الفساد على النواب أكثر ضرراً بكثير من تأثيرها على القضاة. لأن القضاة لديهم حافر أقل للحكم على أساس الرشوة. لأن منصبهم الوظيفي لا يتعرض للخطر بسبب مناصبهم غير الاختيارية ولا يحتاجون إلى انتخابات من حيث المبدأ. لذلك، إذا لم يأمن القضاة مصالح المرتشي في حكمهم، فلن يحدث شيء خاص لهم. بالإضافة إلى ذلك ، حتى لو كان القاضي مسؤولاً منتخبًا، فإن قراره في القضية سيعرض فقط أطراف القضية للخطر، وهم عادة شخصان أو أكثر، ولن يتم التضحية بمصالح الأغلبية لصالح شخص واحد أو أكثر. لذلك فإن القرار الذي يتخذه النواب بناءً على مقدار المساهمات يشبه الحكم الذي يصدره القاضي بسبب الرشوة، وللسبب المذكور ستكون الآثار أسوأ بكثير من حكم القاضي.

المشكلة التالية هي أنّ الفساد لا يترك مجالاً للآخرين ويحول الانتخابات إلى استعراض للناس في صناديق الاقتراع. بينما يتعين على المندوبيين اتخاذ قرارات بناءً

¹. <http://www.transparency.org/cpi2004/cpi2004.en.html#cpi2004>

على متطلبات المصلحة العامة، فإن اتخاذ القرارات بناءً على التبرعات ليس أفضل من الرشوة.

لكن يبقى السؤال ما الفرق بين ارضاء المساهمين وارضاء ورفع حاجات الناخبين؟ من حيث المبدأ، يجب أن يستند قرار التوابل إلى عمل الحكومة، وهي متابعة وضمان المصلحة العامة، وليس على إرادة الناخبين أو شركائهم أو أي شيء آخر. بالطبع، يمكن القول أنه إذا تم تلبية إرادة الناخبين، وهو غالبية الشعب، فسيتم أيضاً خدمة المصلحة العامة، لكن هذا الرأي ليس مرضياً للغاية. حتى لو قبلنا هذا، فلا يزال يتعين علينا أن نجادل لماذا لا ينبغي للمندوبيين السعي لتلبية مطالب المساهمين في قراراتهم. يبدو أن سبب هذا التمييز هو بين متابعة صالح الناخبين والمساهمين في عددهم وسلطتهم.

التفسير الديمقراطي للمساواة هو نتيجة الجمع بين تكافؤ الفرص العادل مع مبدأ الاختلاف. بافتراض وجود إطار عمل للمؤسسات التي تطالب بالحرية المتساوية وتكافؤ الفرص، فإن توقعات الذين هم في وضع أفضل في المجتمع عادلة وصحيحة إذا كانت تلك التوقعات مجرد جزء من نظرة عامة تحسّن توقعات وترفع احتياجات أعضاء المجتمع الأكثر حرماناً. يدمر الهيكل الأساسي من خلال تقديم حالة خاصة يتم من خلالها الحكم على التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. (رالز، ١٣٨٧: ١٣٠)

لكن ما ورد لا يصدق من تأثير المال في السياسة، ولن تطبق المساواة المفترضة. لنفترض أن أحد المرشحين يعتبر أن هناك قضية ما ضد صالح عدد قليل من الناخبين ولصالح المصلحة العامة، هنا، إذا استمر المرشح وفقاً لخطته ولصالح المصلحة العامة، فلن يخسر سوى عدد قليل من الأصوات، لكن إذا أضررت بمساهميها، فلن تخسر أصواتهم فحسب، بل ستخسر عدداً أكبر بكثير من الأصوات بسبب تراجع قوتها الدعائية بقطع مساعدتها. لذا فإن العامل الأول هو فقدان

الاستقلال التمثيلي. ثانياً ، ستُعرض للخطر المساواة بين الناس على أساس المصلحة العامة.

تكون الاستجابة لرغبات الناخبين أو المساهمين في بعض الأحيان مقبولة وغير مقبولة في بعض الأحيان. في كل حالة من هذه الحالات (بافتراض أن مشكلة عدم المساواة قد تم حلها) ، لا يوجد فرق كبير بين ما إذا كان الشركاء هم من يحددون طريقة المرشحين أم أن الناس هم الذين يحددون طريقهم.

في نظام التي تكون فيه المساعدات الانتخابية حرة، تتجه قرارات النواب إلى ما يزيد احتمالية إعادة انتخابهم. يتطلب حل هذه المشكلة توضيح المجالات التي يجب على النواب فيها الاستجابة لإرادة الشعب أو التصرف وفقاً لتقديرهم. في هذا البي، يخشى البعض من الرشوة والفساد، ويطلب البعض الكشف عن التبرعات وأسماء المترععين من أجل تعزيز الديمقراطية من خلال توعية الجمهور بكمية التبرعات والناس الذين تبرعوا بها. يسعى البعض أيضاً لتحديد من المساعدة الخاصة.أخيراً ، يبحث البعض عن عمليات تدقيق أكثر صرامة للمرشحين لضمان صرف المساعدة والموارد الانتخابية في طريق الانتخابات.

٢-٢ - الفساد الناشي عن ابتزاز المرشحين

قضية الابتزاز والإسراف هي قضية تحظى باهتمام أقل في مباحث التنظيم المالي للإعلان. من الناحية الموضوعية ، يكون الإسراف والابتزاز في الجهة المعاكسة من المخاوف بشأن الفساد والذي يتجلّى على شكل رشوة. الفرق بين الابتزاز والرشوة هو أنه في الرشوة، يتم تطبيق سلطة المساهمين على المرشحين ، ولكن في الابتزاز، يكون العكس هو الصحيح. أعني ، ها هم المرشحون الذين يجبرون الناس على المساعدة. (Lindgren, 1993: 1695-8)

والجماعات الذين لا يرغبون في المساعدة، خوفاً من أنهم إذا لم يقدموا لهم المساعدة المالية، فسوف يتخلون إجراءات ضدهم. (Sitkoff, 2002: 1106)

على الرغم من أن هذا قد يبدو افتراضاً وهمياً، إلا أن هناك دليلاً على صحة ذلك. على سبيل المثال، يوفر شخص واحد التمويل لمرشح من كلا الحزبين. يمكن تحليل ذلك بهذه الصورة بان يحاول فيها المتبرع شراء كلا المرشحين ، أو في المثل الايراني؛ لا يضع كل البيضات في سلة واحدة، ولا يهمه أي مجموعة ستفوز في الانتخابات. لكن هذا التحليل لا يبدو دقيقاً للغاية، لأنه كيف يمكن لشخص أن يشتري شخصاً عندما يعلم أن المرشح قد ساعد الطرف الآخر وربما يكرر نفس العمل في المستقبل؟

المسألة التالية هي زيادة المساعدة للمرشحين ذو مناصب لمنصب المنافس. بالطبع، في هذه الحالة أيضاً، يمكن القول أن هذا يرجع أيضاً إلى شعبية الشخص الذي ذو المنصب أو بسبب نية التأثير عليه. لكن هذا التحليل له أيضاً عيابان. اولاً، إذا علم شخص ما أن ذوالمنصب هو الفائز النهائي في الانتخابات، فما السبب الآخر لمساعدة خصمه؟ وثانياً، إذا كان ذو المنصب في وضع آمن ، فلماذا يسعى لإرضاء مقدمي المساعدات المالية؟ في كلتا الحالتين، ان ثقة العامة ليست ضحايا للسلطات برشوة. بل ، إن المساعدين هم من يقعون ضحية للسلطات، بان يشعر الشخص أنه إذا لم يساعد المرشح، فسوف ينتقم منه. المسؤولون الذين يجمعون الأموال للإعلان بهذه الطريقة مجرمون. ولكن هناك أيضاً طرفاً يمكن للمرشحين من خلالها نقل نوایاهم ضمئياً إلى الأفراد واكتساب المنابع المالية بهذه الطريقة. في الواقع ، يجب على السلطات ألا تهدد أحداً. حتى إذا لم يكن لدى المرشحين نية لاتخاذ إجراءات ضد المصلحة العامة، فقد تكون هناك مجموعات ستتأثر بقراراته خشية أن يفوز و يتخذ المرشح إجراءات ضدهم إذا لم يقدموا المساعدة للمرشح.

النقطة هنا ليست أن المرشح إما أن يسعى للانتقام ممن لم يساعدوه، أو حتى إذا كان ناويًا عليه فعله أو لا. بل هو الخوف من الانتقام الذي قد يوجد في نفوس الناس ويلزمه بمساعدة المرشح. هو عمل ابتزاز وفرض غير طوعي للمال على الأفراد، وإضافة إلى تأثيره أو قلة تأثيره وشدة وضعيه على قرارات المرشحين فهو نوع من الابتزاز.

وتتجدر الإشارة إلى أن كسب الأموال عن طريق الفساد والابتزاز ليسا مسألتين منفصلتين. (Lindgren, 1993: 1697) قد يشمل الإجراء كليهما. في الواقع، غالباً ما يكون الموظفون العموميون الفاسدون الذين يسعون أنفسهم متهمون بالابتزاز. A. Strauss, 1995: 154) تجبر الرشوة والفساد مسؤولاً حكومياً على فعل شيء لم يكن ليفعله لو لم يكن قد ارتكب فساداً، وفي الوقت نفسه ارتكب ابتزازاً لأن أفراداً وجماعات فعلوا ذلك حتى لا يتهم من منهم.

إن التمييز بينهما ليس لأنهما في فتتین، ولكن لتحديد تأثيرهما المختلفين، وهو أمر يدعو للقلق. الأثر المدمر للفساد على المصلحة العامة التي يسعى إليها المرشح وعدم الإنصاف الناشئ عن الابتزاز. (Lindgren, 1993: 1697) بشكل عام، يعد الابتزاز والإسراف في توفير المنابع المالية للحملات الانتخابية من قبل المرشحين مصدر قلق مهم يجب أن يلاحظ عند تنظيم الحملات الانتخابية.

ج) ماهية الفساد الناشئ من المساهمة التطوعية

لا يوجد أدنى غموض حول طبيعة الفساد الناتج عن إجبار الناس على مساعدة المرشحين، ويمكن محاكمة مثل هذه الأعمال على أنها ابتزاز. واحدة من أكثر القضايا صعوبة التي نواجهها هي ما إذا كان تقنيات المساهمات قانونياً أم لا. القضية الأساسية هي أنه إذا كانت المساهمة محظورةً أو مقيداً؛ تحت أي عنوان يمكن تعقيب دفع الرائد للمرشحين؟ بموجب القانون، يعتبر قبول شيء من الآخرين للقيام

بعمل إداري رشوة. نظراً لتبادل الأموال، وكذلك العلاقة المتبادلة بين الشركات والمرشحين، فقد قيل إن الفساد في هذا المجال لا يختلف كثيراً عن الرشوة، وهذا هو الشيء الأكثر شيوعاً الذي يدعى بشأن الفساد في الحملات الانتخابية. (F. Jordan, 2015: 1435-1437) لأن العلاقات المالية بين المرشحين والشعب ستتعرض لخطر جسيم بسبب تأثير بعض الناس على الانتخابات، وسيغري المرشحون ويشترون من قبل مورديهم، بدلاً من السعي وراء مصالح الناس، فإنهم يسعون إلى تلبية احتياجات ومصالح شركائهم. (W. Powell, 2014, 78-80)

هناك عدد قليل من الأشخاص الذين يعارضون تجريم الرشوة. وعلى وجه الخصوص، فإن الرشوة تضر بالمصلحة العامة للسلطات التي لها مصلحة عامة. تم تطوير العديد من القوانين واللوائح والموافقة عليها من قبل مختلف السلطات لمكافحة ومعاقبة الرشوة.

وفقاً للمادة ٦٥ من قانون العقوبات ، فإن قبول أي شيء من قبل موظفي الحكومة لفعل شيء أو عدم القيام به بأي شكل من الأشكال يعد جريمة. وبخصوص عبارة "... قبول أو عدم القيام بالعمل المتعلق بالتنظيم القضائي والإداري أو المجالس أو البلديات والمؤسسات، قبول المال أو الممتلكات أو سند الدفع أو التنازل المالي ..." في هذا المقال، تحصر المادة الفساد في الاتفاق الصريح بين المرشحين والمانحين. المشكلة هي أن السلطات يمكن أن تتلقى المساعدة وإعفائها من الملاحقة القضائية دون وعد واضح بالتعويض. لذلك ، إذا قدم شخص ما مالاً لمسؤول منتخب لتمرير قانون لصالحه ، فإن كلا الطرفين قد ارتكب جريمة. ولكن من ناحية أخرى ، يمكن للمرء أن يقدم مساعدة مالية مكثفة لشخص ما دون موافقة صريحة ولم يرتكب أي منهم جريمة. يمكن للسلطات وأولئك الذين يسعون للتأثير على السلطات تشكيل مجموعات في نهاية المطاف لجمع الموارد.

ومع ذلك، لا يوجد فرق عملي بين الموافقة الصريحة أو الضمنية على تقديم شيء ما مقابل المساعدة في إعلان الفساد أو عدمه. بدون معركة جادة ضد هذه الممارسة، يمكن للعلاقات المالية بين المرشحين والمانحين أن تقوض ثقة الجمهور في الديمقراطية وقدرة المندوبين على اتخاذ القرارات التي يمكن أن تخدم المصلحة العامة على أفضل وجه. بالطبع، من المستبعد جداً عدّ الرشاوى من قبل ما لم يكن هناك دليل واضح على تبادلها. (Jason, 2007: 736-7) وطالما أن هذا يخضع لنص صريح بشأن المساعدة المستقبلية من قبل المرشح مقابل المساعدة المشروطة المتلقاة، فلا يمكن توقع توقفها. لأن المرشحين يمكن أن يشجعوا الناس ضمنياً على المساعدة دون وعود صريحة.

لكن هل تجريم الوعد ضمني صحيح؟ يمكن القول، لعدة أسباب، إن تجريم مثل هذه المساعدات غير صحيح. أولاً، إذا اعتبرنا أن الوعد الصريح يعتبر كتابة أو مستندًا يتضمن تعويضاً، فإن تفنين هذا القانون يلدو عديم الفائدة ولن يعمل القانون عمله. لأنه، كما ذكرنا سابقاً، يمكن للمرشحين تلقي المساعدة دون إذن صريح. ثانياً، إذا جعلناها مشروطة بما سيعنيه التعويض في المستقبل، فإن تجريمهم سيشتي الناس عن الدفع مقابل المساعدة. لأنه لا يمكن تحديد دقيق لها، وعلى أي حال، فإن تقديم المساعدة من قبل الناس وقبولها من قبل المرشحين يمكن اعتباره جريمة وي الخاضع للعقاب. حتى إذا لم يكن هناك اتفاق ثم انتفع المتبرع عن طريق المرشح بالصدفة، في هذه الحالة قد يُشتبه في وجود اتفاق بينهم أو ينوي المرشح التعويض عن المساعدة التي قدمها الشخص وستتم مقاضاة ذلك الشخص مرة أخرى. السبب الثالث هو أن سن مثل هذا القانون يمكن أن يؤدي إلى عدم المساواة وكذلك تأثير السلطات القضائية على الانتخابات. وذلك لأن السلطات القضائية يمكن أن تتعاقب مرشحاً منافساً بحجة تلقي المساعدة وتقديم وعد ضمني للناس بأنهم سيقدمون المساعدة المستقبلية لشركائهم ويتناقضون رشاوى منهم ،

وكذلك الأشخاص كمقدمي رشوة. قد يرفض النواب أيضاً التقدم بطلب للحصول على المساعدة وقبولها خوفاً من أن يؤدي طلبهم للمساعدة إلى مسؤولية جنائية.

نظراً لوجود احتمال كبير بأن تكون الدوافع السياسية متورطة في ملاحقة المرشحين بذرعة تلقي الشاوي، يجب على المرء أن يبحث عن طريقة لضمان الحياد عند مواجهة مزاعم الرشوة أو غيرها من وسائل الفساد. عدم وجود الضمان، سيتم التشكيك في المساواة والعدالة وستنخفض ثقة الناس والمرشحين في الانتخابات. إن الإصلاحات التي تسمح للسلطات بمقاضاة المرشحين لموافقتهم ضمنياً على التعويض عن المساعدة لن تحل المشاكل القائمة فحسب، بل ستزيد من تعقيدها. سيتم اعتبار العديد من الأعمال السياسية جريمة إذا سُمح للسلطات بمقاضاة الأشخاص لتلقي المساعدة وعلى أساس أدلة ضمنية على اتفاق بين المرشح والمانح. بالنظر إلى الخلفية التاريخية لكيفية تمويل الإعلانات في إيران، فضلاً عن الحقائق الاقتصادية والاجتماعية القائمة، ليس أمام المرشحين خيار سوى جمع التبرعات بشكل خاص. وبحسب قول أحد رؤساء البرلمان الإيراني، من "ال الطبيعي" تلقي المساعدة من قبل أعضاء البرلمان ، وأن أخذ الأموال من قبل النواب للمساعدة في الانتخابات كان ممارسة شائعة في جميع الفترات لأن النواب ليسوا بتجار با يكونوا قادرين على تحمل نفقاتها، اي النفقات الالزمه لانتخاباتهم ، فيحصلون على المساعدة من مكان ما ، وهذا واضح.^١

لذلك ، نظراً لحقيقة تجريم الاتفاques الضمنية للتعويض عن المساعدة المتلقاة ، فمن المرجح أن تتم مقاضاة الأطراف المتنافسة من قبل السلطات في السلطة ، وسيصبح هذا أداة سياسية لقمع الخصم.

¹. <http://www.roozonline.com/persian/news/newsitem/article/-2a5ac5297d.html>

كما نوقش أعلاه ، على الرغم من أنه قد يتم تبادل المزايا وقد يطلب التواب التعويض لاحقاً، إلا أن هذه الأشياء لا تساوي المدفوعات بالرشاوي. لأن اعتبار هذه المساعدات رشوة تتطلب اتفاقية رسمية. لذلك تتضاعف المشكلة لأن المرشح المعنى قد لا يكون له منصب على الإطلاق، لذلك إذا تمكنا من إثبات لقب الرشوة، فلا يزال لا يمكننا تقييد المرشحين الذين ليس لديهم منصب عام. على أي حال، تعتبر الرشوة جريمة خطيرة يعقوب عليها القانون الجنائي والإداري. ولكن هل الفرق بين المساعدة الدعائية والرشوة كبير لدرجة أنه لا يتطلب منهجة على الإطلاق؟

العدد التالي هو حظر تلقي الهدايا. هل يمكن أن نسمى تلقي المساعدة بمنع تلقي الهدايا؟ على الرغم من أنه يُحظر على الموظفين والمسؤولين تلقي الهدايا أو عقد صفقات مساومة، فمن الصعب أيضاً وضع الحظر تحت عنوان حظر الهدايا، والذي سيطبق فقط على المرشحين الذين لديهم منصب في الحكومة، باستثناء الآخرين و سيؤدي هذا إلى عدم المساواة بين المرشحين. كما أشار البعض إلى هذه المساعدات على أنها تسعى إلى تحقيق الريع ، بحجة أن: "الريع هو امتياز خاص يكتسبه الأفراد والجماعات المؤثرة من خلال التأثير على المسؤولين العموميين، ولكن للدليل أن الجوء إلى وسائل غير قانونية مثل الرشوة والابتزاز والتهديد للحصول على امتيازات خاصة قد تواجه المقاضاة، يحقق الباحثون عن الإيجارات هدفهم من خلال الوسائل القانونية مثل تقديم المساعدة المالية الإعلانية.» (حضرمي و رناني، ١٣٨٣ :

٥١) لكن هنا نفس المشكلة و هو اشتغال و عدم اشتغال المرشح بوظيفة عامة. وبالنظر إلى ما سبق، يبدو أن طبيعة الفساد في العلاقات القائمة على تعويض الرعاة والمرشحين ليست هدية لمسؤول حكومي ورشوة و ريع ، ولا يمكن منعها بالاعتماد على هذه الألقاب. بدلاً من ذلك، يجب إيجاد طريقة أخرى لإزالة أو تقليل التأثير المفسد لمثل هذه العلاقات. مثل هذا الحظر على هذه العلاقات لا ينبغي أن

يستند إلى قوانين أخرى وعناوين جنائية مصريح بها، بل يجب أن يتم إنشاؤه وفقاً للقانون الذي يتبع المنهجية أي قانوناً مستقلاً في تنظيم امور المالية المستفاد منها في الانتخابات.

النتيجة

يمكن طرح قضية مكافحة الفساد كأحد الأسس الرئيسية لنظام ضريبة تمويل الحملات الانتخابية بعدة طرق. الأول من حيث دخول الأموال الملوثة إلى الانتخابات، وهو موضوع ممنوعية دخول هذه الموارد ليس عن طريق قوانين تمويل الحملات الانتخابية ولكن عن طريق قوانين أخرى، والثاني من حيث الفساد بعد دخول المصادر المصححة لها بسبب المساهمين.

إن السبب المبرر لمنع نفوذ الموارد المالية غير المصححة بها هو منع نفوذ هذه الموارد إلى السياسة والتنمية والتحكيم والتشديد والتكرار والتسهيل للجرائم التي أدت إلى الاستحواذ على تلك الموارد. السبب المبرر لمنع التسلل إلى الموارد المرخصة هو أولاًً منع العلاقات التعويضية التي تعرض المساواة بين الناس في السعي وراء احتياجاتهم ورغباتهم للخطر، وثانياً منع نهب الديمقراطية وتحويلها إلى أريطة فاسدة من المال والنفوذ.

إن طبيعة الفساد من المصادر الحديثة لا تشمل أي من أشكال الفساد المعروفة في المجال العام ، بما في ذلك الرشوة والهدايا ، لذلك يجب إيجاد حل آخر لمنعه. في هذا الصدد ، يمكن تحديد الحلول الثلاثة الرئيسية. الطريقة الأولى هي حظر مثل هذه الإجراءات من خلال اللوائح الخاصة بالحملة الانتخابية، والطريقة الثانية هي تجفيف جذور الفساد، أي اسباب تكوين علاقات قائمة على التعويض ، والطريقة الثالثة هي استخدام مزيج من الطريقتين المذكورتين أعلاه.

المصادر

١-الفارسية

الف) الكتب

١. استفنهارت، ریک و دیگران، (١٣٩٤)، نقش پارلمان در مبارزه با فساد، مترجمان: رضا وفایی یگانه و مریم آقا نصیری، مرکز پژوهش‌های مجلس شورای اسلامی، اداره کل برنامه ریزی و پژوهشی، اداره انتشارات و مجله.
٢. بالتر، ایمون، (١٣٩٧)، مقدمه ای بر انتخاب عمومی، مترجمان: ابذر کریمی راهجردی و میرهادی حسینی کنلنجی، تهران، امیر کبیر.
٣. تام باتومور ویلیام آتوویت، (١٣٩٢)، فرهنگ علوم اجتماعی قرن بیستم، مترجم: حسن چاوشیان، تهران، نشر نی.
٤. رالر، جان، نظریه عدالت، (١٣٨٧)، مترجمان: سید کمال سرویان و مرتضی بحرانه، تهران، پژوهشکده مطالعات فرهنگی و اجتماعی.
٥. فرج پور، فرامرز، (١٣٨٣)، موانع توسعه، بررسی فقر، تبعیض و فساد، تهران، موسسه خدمات فرهنگی رسا.
٦. هانکینکتون، ساموئل، (١٣٧٠)، سازمان سیاسی در جوامع دستخوش دگرگونی، مترجم: محسن ثالثی، تهران، نشر علم.

ب) المقالات

٧. الونی، سید مهدی، (١٣٧٨)، "نظریه انتخاب عمومی و ضرورت تحول در ساختار اداری"، فصلنامه مطالعات مدیریت بهبود و تحول، دوره ٦، شماره ٢٣، ٢٤.
٨. محسن اسماعیلی و سید احمد حبیب نژاد، (١٣٩٦)، "مبانی فقهی و حقوقی مقابله با وعده‌های انتخاباتی"، فصلنامه مطالعات حقوق عمومی، دوره ٤٧، شماره یک.
٩. خضری، محمد و محسن رنایی، (١٣٨٣)، "رانت جویی و هزینه‌های اجتماعی آن"، نامه مفید، شماره ٤٥.
١٠. راغفر، حسین، "اقتصاد سیاسی فساد"، مجلس و پژوهش، سال ١٤، شماره ٥٨.
١١. مدارح، مجید، (١٣٩٣)، "تحلیل تجربی پویایی مخارج عمومی در اقتصاد ایران"، فصلنامه پژوهش‌ها و سیاست‌های اقتصادی، سال بیستم، شماره ٧٢.

ج) اسناد

١٢. آینه‌نامه استخدامی سازمان حسابرسی، هیات وزیران، ١٣٦٧.
١٣. آینه‌نامه پیشگیری و مبارزه با رشوه در دستگاه‌های اجرایی، هیات وزیران، ١٣٨٣.

١٤. آئین نامه‌ی ارجاع کار به پیمانکاران، هیات وزیران، ۱۳۸۱.
١٥. قانون مجازات جرائم نیروهای مسلح، مجلس شورای اسلامی، ۱۳۸۲.
١٦. قانون مدیریت خدمات کشوری، مجلس شورای اسلامی، ۱۳۸۶.
١٧. قانون نظارت بر رفتار قضاط، مجلس شورای اسلامی، ۱۳۹۰.
١٨. قانون نظارت مجلس بر رفتار نمایندگان، مجلس شورای اسلامی، ۱۳۹۱.

٢- لاتین:

A) Books

19. A DiPiazza, Samuel, (2008), *Confronting corruption*, London, PricewaterhouseCoopers.
20. Casas-Zamora, Kevin and Daniel Zovatto (2016), *The Cost of Democracy (Essays on Political Finance in Latin America)*, Washington, DC, International IDEA.
21. Grossman, Mark, (2003), *Political corruption in America: An Encyclopedia of Scandals, Power, and Greed*, California, ABC-CLIO, Inc.
22. D. Gwartney, James and Richard E. Wagner, (1988), *Public Choice and Constitutional Economics*, Stamford, JAI Press.
23. J. Sorauf, Frank, (1992), *Inside Campaign Finance: Myths and Realities*, Yale University Press.
24. Lehman Schlozman, Kay and others, (2012), *The Unheavenly Chorus: Unequal Political Voice and the Broken Promise of American Democracy*, New Jersey, Princeton university press.
25. T. Leicht, Kevin and J. Craig Jenkins, (2010), *Institutional Theory. In Handbook of Politics: State and Society in Global Perspective*, New Yourk, springer.

B) Articles

26. A. Strauss, David, (1995), "What is the Goal of Campaign Finance Reform?", *University of Chicago Legal Forum*, Vol: 1995, Article 6.
27. F. Jordan, Brian, (2015), "Winner of American constitution society's national student writing competition", *journal of constitutional law*, Vol: 17:5.
28. H. Sitkoff, Robert, (2002), "Corporate Political Speech, Political Extortion, and the Competition for Corporate Charters", *University of Chicago Law Review*, Vol: 69.
29. Jason B. Frasco, (2007), "Full Public Funding: An Effective and Legally Viable Model for Campaign Finance Reform in the States", *Cornell law review*, Vol: 92.
30. Jones, Woodrow Jr. and K. Robert Keiser, (1987), "Issue Visibility and the Effects of PAC Money," *Social Science Quarterly*, Vol: 68.
31. Lindgren, James, (1993), "The theory, history, and practice of the bribery distinction distortion", *University of Pennsylvania law review*, Vol: 141:1695.
32. Michel, Tomes and Robert p. Van houweling, (2008), "Candidate positioning and voter Choice", *American political science review*, Vol. 102, No. 3.
33. Pasqual, Frank, "Reclaiming egalitarianism in the political theory of campaign finance reform", *University of law Illinois review*, Vol. 2008, No.2.
34. Pinto-Duschinsky, Michael, (2002), "Financing Politics: A Global View", *Journal of Democracy*, Vol: 13, No: 4.
35. R. Nichol, Gene, (1989), "Money, Equality and the Regulation of Campaign Finance", *Constitutional Commentary*, Vol: 9.
36. W. Powell, Linda, (2012), The influence of campaign contribution on the legislative process, *The Forum: A Journal of Applied Research in Contemporary Politics*, Vol: 11, No. 3.

C) Judgements

37. U.S. Supreme Court, *Buckley v. Valeo*, 424 U.S. 1 (1976).
38. US Supreme Court, *Nixon v. Shrink Missouri Government PAC*, 528 U.S. 377 (2000).

D) Reports:

39. Congressional Record, V. 146, Pt. 6, May 10, 2000 to May 23, 2000, Government Printing Office (GPO), Washington, D.C, 2000.
40. Final report of the senate selected committee on presidential campaign activities, S.Rep. No: 93-981, Feb.7.1973, Washington, U.S Government printing office, jun.1974.
41. The New York Times, Dairy Industry Gifts to Nixon Campaign Disclosed, DEC. 29, 1972.

D) Websites:

42. <https://www.khabaronline.ir/news/403089>
43. <http://www.transparency.org/cpi2004/cpi2004.en.html#cpi2004>.
44. <http://www.roozonline.com/persian/news/newsitem/article/-2a5ac5297d.html>

Sources:

1- Persian:

a) Books:

1. Stephenhorst, Rick et al., (2015), The Role of Parliament in Combating Corruption, translators: Reza Vafaei Yeganeh and Maryam Agha Nasiri, Research Center of the Islamic Consultative Assembly, General Directorate of Planning and Research, Publications and Magazine Department.
2. Butler, Eamon, (2018), An Introduction to General Elections, translators: Abazar Karimi Rahjerdi and Mirhadi Hosseini Kandalji, Tehran, Amir Kabir.
3. Tom Bottommore William Outhwaite, (2013), The Culture of Twentieth-Century Social Sciences, translator: Hassan Chavoshian, Tehran, Ney Publishing House.
4. Rawls, John, A Theory of Justice, (2008), translators: Seyyed Kamal Sarvian and Morteza Bahraneh, Tehran, Research Institute for Cultural and Social Studies.
5. Farajpour, Faramarz, (2004), Obstacles to Development, A Study of Poverty, Discrimination and Corruption, Tehran, Rasa Cultural Services Institute.
6. Huntington, Samuel, (1991), Political Organization in Societies Undergoing Transformation, Translator: Mohsen Salasi, Tehran, Alam Publishing House.

b) Articles:

7. Alvani, Seyyed Mehdi, (1999), "Theory of Public Choice and the Necessity of Transformation in Administrative Structure", Quarterly Journal of Management Studies for Improvement and Transformation, Volume 6, No. 23.24.
8. Mohsen Esmaili and Seyyed Ahmad Habibnejad, (1997), "Jurisprudential and Legal Basis of Countering Electoral Promises", Quarterly Journal of Public Law Studies, Volume 47, No. 1.
9. Khazri, Mohammad and Mohsen Ranani, (2004), "Rent-seeking and its social costs", Nameh Mofid, No. 45.
10. Raghfar, Hossein, "Political Economy of Corruption", Majles and Research, Year 14, No. 58.
11. Madareh, Majid, (2014), "Empirical Analysis of the Dynamics of Public Expenditures in the Iranian Economy", Quarterly Journal of Economic Research and Policies, Year 20, No. 72.

c) Documents

12. Employment Regulations of the Audit Organization, Council of Ministers, 1988.
13. Regulations on Preventing and Combating Bribery in Executive Agencies, Council of Ministers, 1984.
14. Regulations on Referring Work to Contractors, Council of Ministers, 1982.
15. Law on Punishment of Armed Forces Crimes, Islamic Consultative Assembly, 1983.
16. Civil Service Management Law, Islamic Consultative Assembly, 1987.
17. Law on Supervision of the Conduct of Judges , Islamic Consultative Assembly, 2011.
18. Law on Supervision of the Parliament's Conduct, Islamic Consultative Assembly, 2012.